

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة
التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الثاني والأربعون

EBPBAC42/2

البند ١-٢ من جدول الأعمال المؤقت

٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٥

لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة: التقرير السنوي

يتشرف المدير العام بأن يحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي لكي تنظر فيه في اجتماعها الثاني والأربعين (انظر الملحق).

الملحق

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، أيار/ مايو ٢٠٢٥

معلومات أساسية

- ١- يتناول هذا التقرير الاجتماع السادس والأربعين للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، الذي عُقد في آذار/ مارس ٢٠٢٥. وترد أدناه التوصيات الرئيسية الصادرة عن هذا الاجتماع الذي عُقد حضورياً.
- ٢- وفيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الذين شاركوا في هذا الاجتماع: السيد غريغ جونسون (رئيس اللجنة)، والسيد روب بيكر، والسيدة بياتريز سانز ريدرادو، والسيد دارشاك شاه. وقد تعذر على السيدة آسيا الكلاري حضور الاجتماع شخصياً وشاركت في بعض الجلسات عن بُعد.
- ٣- وتلقت اللجنة الدعم المطلوب من الأمانة، بما في ذلك تقديم لمحة عامة معتادة من جانب الإدارة العليا عن أهم المستجدات والتحديات القائمة. وإضافةً إلى ذلك، أُتيحت لها الفرصة لاطلاع المدير العام على المناقشات التي عُقدت وملاحظاتها الرئيسية.
- ٤- وقبل افتتاح الاجتماع، قدّم جميع أعضاء اللجنة إلى مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات التابع للمنظمة إعلان المصالح الخاص بكل منهم وأكدوا انتقاء أي تضارب مع ولايتهم الحالية.
- ٥- ويتألف باقي هذا التقرير من الفصول الآتية:

ألف: تمويل المنظمة

باء: البيانات المالية لعام ٢٠٢٤

جيم: المراجعة الخارجية

دال: التعديلات المحتملة على عملية اختيار المراجع الخارجي

هاء: المراجعة الداخلية والتحقق

واو: التقييمات

زاي: إدارة المخاطر

حاء: منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي

طاء: نظام إدارة الأعمال

ياء: مسائل أخرى استعرضتها اللجنة

كاف: موجز أبرز التوصيات

ألف: تمويل المنظمة

٦- تناولت اللجنة بالبحث حالة عدم اليقين المالي الحالية الناجمة عن الأحداث الجيوسياسية التي تؤثر على المساعدات الإنمائية الرسمية والاستجابة لها من جانب المنظمة، مشيرةً إلى أن المسألة أثر بالغ على المنظمة، وذلك في أعقاب الإخطار الذي تلقت من الجهة المانحة الرئيسية بانسحابها من المنظمة.

٧- وأشادت اللجنة بما اتخذته الأمانة من تدابير جيدة التوقيت وواسعة النطاق للتعامل مع الوضع الراهن، واتباعها نهجاً متعدد الجوانب، وذلك مع التركيز على الآتي:

- تدابير احتواء التكاليف وتحقيق أوجه الكفاءة
- تعبئة الموارد والمشاركة مع الجهات صاحبة المصلحة
- ترتيب أولويات عمل المنظمة للتركيز على ولايتها الأساسية

٨- وعلى وجه الخصوص، أعربت اللجنة عن سرورها برؤية عكوف الأمانة على دراسة الفرص السانحة لتحقيق أوجه الكفاءة في جميع المجالات من أجل تقليل الأثر الناجم على قوتها العاملة إلى أقصى حد ممكن، مع الاعتراف بأهمية الخبرات التقنية والحاجة إلى ضمان الاستمرارية والذاكرة المؤسسية. وفي الوقت نفسه، أشارت اللجنة إلى أن تكاليف الموظفين كانت إحدى فئات الإنفاق الرئيسية.

٩- وأعربت اللجنة عن سرورها بملاحظة التزام الأمانة بتلبية طلب الدول الأعضاء بضمان قوة وظائف المراقبة والمساءلة،^١ حتى في ظل القيود المالية والاقتصادية الحالية. ففي حين ينبغي تحقيق الاستفادة القصوى من كل فرصة سانحة لزيادة الكفاءة، من المهم الحفاظ على الوظائف التي تطمئن الدول الأعضاء والجهات المانحة بشأن فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي تضمن رصد النتائج وتحقيق القيمة مقابل المال.

١٠- وقد أبرز الوضع الحالي أهمية الحفاظ على ممارسات قوية لإدارة المخاطر، في حين كان للأعمال التي أنجزتها الأمانة بالفعل في سبيل إيجاد نموذج تمويل أكثر استدامة في إطار خطة التحول الأوسع نطاقاً دور في التخفيف بعض الشيء من حدة الوضع.

١١- وفي هذا السياق، ووفقاً للمقرر الإجرائي ج ص ع ٧٥ (٨) (٢٠٢٢)، ترى اللجنة أهمية بالغة في تحقيق الزيادة المقترحة في الاشتراكات المقدرة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ والهدف المتمثل في تحقيق ما يعادل ٥٠٪ من مستوى الميزانية الأساسية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ من الاشتراكات المقدرة بحلول الثنائية ٢٠٣٠-٢٠٣١.

١٢- وقد يتمخض الأثر الأوسع نطاقاً المترتب على الضغوط التمويلية الوخيمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها والبحث المتجدد عن تحقيق أوجه الكفاءة وسُبل التوفير في التكاليف عن فرص لإحراز قدر أكبر من التماسك والتعاون. وأكدت اللجنة أهمية مواصلة التفاعل عبر اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، من بين جهات أخرى.

١٣- وأخيراً، أعربت اللجنة عن سرورها بتلقي معلومات محدثة عن استراتيجية تعبئة الموارد الحالية وآليات التمويل المبتكرة، ومنها الجولة الاستثمارية الأخيرة، ومؤسسة منظمة الصحة العالمية، والتواصل مع مؤسسات العمل الخيري، وحملة تبرعات الأفراد، من بين آليات أخرى.

١ انظر الوثيقة م٤/١٥٦.

٢ انظر الوثيقة ج٦/٧٨.

باء : البيانات المالية لعام ٢٠٢٤

- ١٤- استعرضت اللجنة، في ضوء اختصاصاتها، البيانات المالية للمنظمة (بما يشمل التأمين الصحي للموظفين) لعام ٢٠٢٤، التي كانت لا تزال قيد الموافقة النهائية بشأن المراجعة في وقت اجتماعها.
- ١٥- وأشادت اللجنة بعمل الأمانة على الإتاحة المبكرة للبيانات، وضمان جودتها وسلامتها، وأعربت عن سرورها بمعرفة أن المراجع الخارجي سوف يصدر رأياً دون تحفظ بشأن مراجعة البيانات المالية للمنظمة في الأسابيع المقبلة، منوهة أيضاً بالعلاقات البناءة بين موظفي المراجعة الخارجية والأمانة.
- ١٦- ولاحظت اللجنة الإبلاغ عن عجز بلغ ٤٥٠ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٤. ويرجع هذا العجز جزئياً إلى قيد الأنشطة التي نُفذت في عام ٢٠٢٤، والتي مَوَّلَت من الإيرادات المقيدة في الفترات المالية السابقة، بما يتماشى مع سياسات المحاسبة الحالية التي تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ١٧- وفي هذا الصدد، أوضحت الأمانة أن العمل لا يزال جارياً بشأن التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الجديدة في القطاع العام، في سياق تنفيذ نظام إدارة الأعمال الجديد. وأكدت اللجنة مجدداً تعليقاتها بشأن أهمية الاستعداد المبكر لتنفيذ المعايير الجديدة لإعداد التقارير المالية التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، وأشارت إلى أهمية عقد جلسات إحاطة مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب للتأكد من الفهم الجيد للأثر المترتب على التغييرات.
- ١٨- وأحاطت اللجنة علماً بأن الخصوم غير الممولة الناشئة عن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة زادت بمقدار ٨٢ مليون دولار أمريكي. ويمكن اعتبار هذا التقلب، الناجم عن التعديلات الاكتوارية والتغيرات الديمغرافية، أمراً طبيعياً، وتظل خصوم المنظمة ممولة بالقدر الكافي.
- ١٩- وأحاطت اللجنة علماً كذلك بالشطب الاستثنائي للقاحات شلل الأطفال المتقدمة التي بلغت قيمتها ٦٧ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى أصناف أخرى منتهية الصلاحية بلغت قيمتها الإجمالية ٦ ملايين دولار أمريكي. وفي هذا الصدد، سلّمت اللجنة بالملاحظات الأولية الواردة في تقرير المراجعة الخارجية لأداء إدارة المستودعات، فيما يتعلق بضرورة إجراء استعراض مفصّل لممارسات الأمانة في إدارة المخزون. ومع ذلك، فإن اللجنة تؤيد طريقة الأمانة في معالجة هذه البنود ضمن البيانات المالية.
- ٢٠- وأخيراً، أحاطت اللجنة علماً بالاستعانة المؤقتة بصندوق رأس المال العامل (٣١ مليون دولار أمريكي) للمساعدة في التخفيف من وطأة التأخيرات في تلقي الاشتراكات المقدّرة. ولاحظت اللجنة أن مثل هذا الاحتياطي، الذي يُشكّل آلية مهمة لإدارة التدفق النقدي، وخاصةً أثناء الفترات المالية الصعبة، غير متاح فيما يتعلق بالمساهمات الطوعية، وهو ما يشكل بدوره خطراً على تنفيذ البرامج. وفي الوقت نفسه، أكدت اللجنة أهمية وفاء الدول الأعضاء والجهات المانحة بالتزاماتها في الوقت المحدد.
- ٢١- التوصية ١: ينبغي للأمانة أن تستكشف إمكانية إنشاء احتياطي لإدارة أي انقطاع في تلقي المساهمات الطوعية من أجل ضمان استمرارية تنفيذ البرامج.

جيم : المراجعة الخارجية

- ٢٢- عُرضت على اللجنة النتائج الأولية لعمليات مراجعة الأداء التي أجراها المراجع الخارجي بشأن التغطية الصحية الشاملة وبشأن إدارة المخزون والمستودعات؛ ومراجعته للشؤون المالية والامتثال؛ ومراجعته لأعمال المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.
- ٢٣- وفيما يتعلق بمراجعة أداء إدارة المخزون والمستودعات، أشارت مسودة تقرير المراجع الخارجي إلى غياب بعض الضوابط الأساسية والمؤتمتة عن نظام إدارة المستودعات الجديد، الذي سيكون إحدى الوحدات الأولى في نظام إدارة الأعمال الجديد المرتقب.

٢٤- وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن وجهة نظرها التي تقيد بأن النظام الجديد ينبغي أن يجلب ضوابط مؤتمتة ويزيد فعالية العمليات والإجراءات وكفاءتها من أجل تعزيز الأداء وتقليل عمليات الشطب بسبب تجاوز تواريخ انتهاء الصلاحية. ولذلك، شجعت اللجنة الأمانة على مواصلة العمل على معالجة المشكلات المثارة.

٢٥- وفي الوقت نفسه، أعربت اللجنة عن سرورها بمعرفة أن المشكلات التي حددها المراجع الخارجي فيما يتصل بإدارة المخزون والمستودعات لا يمكن الاستدلال على وجودها على المستوى العالمي، نظراً لأن المستودعات تجري إدارتها محلياً، ومن ثم، فإن المشكلات قد تعتمد على السياق المحدد على المستوى القطري، وخاصة في المناطق المعرضة لمخاطر أمنية والسياسات التي تشهد حالات الطوارئ.

٢٦- وفيما يتعلق بمراجعة الشؤون المالية والامتنال لعام ٢٠٢٤، أعربت اللجنة عن تقديرها لاقتراب إصدار المراجع الخارجي رأياً دون تحفظ. وأشادت بالأمانة والمراجع الخارجي على العمل الذي اضطلعوا به وعلى التعاون الوثيق فيما بينهما.

٢٧- وسلّطت اللجنة الضوء على التنسيق الجاري بين مهام المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وخاصة فيما يتعلق بخطط عمل المراجعة السنوية لكل منهما. وفي السياق نفسه، ولتجنب أي ازدواجية في العمل وضمان الاستخدام الفعال للموارد، أعربت اللجنة عن ارتياحها للالتزام المراجع الخارجي بالعمل الوثيق مع مكتب التقييم في المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بخطة عملهما بشأن عمليات مراجعة الأداء.

٢٨- وانطلاقاً من الممارسة المعتادة في الاجتماعات السابقة، عُقدت جلسة خاصة مع مدير المراجعة الخارجية.

دال: التعديلات المحتملة على عملية اختيار المراجع الخارجي

٢٩- وفقاً للطلب المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها الثامن والثلاثين،^٣ أوصت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في السابق بأن تجري الأمانة تحليلاً مقارناً لعمليات اختيار المراجع الخارجي في جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة للوقوف على أفضل الممارسات. وقد استُكمل التحليل، واستعرضت اللجنة نتائجه.

٣٠- وتتوافق ممارسات المنظمة عموماً مع الممارسات المتبعة في سائر الوكالات، إلا أن هناك عدداً من المجالات التي يمكن للأجهزة الرئاسية أن تنتظر في إجراء بعض التعديلات عليها لتحسين كفاءة العمليات ومواءمتها مع أفضل الممارسات. وفيما يلي بيان هذه المجالات.

٣١- ينص بيان اختصاصات اللجنة^٤ حالياً على أنه يجوز للجنة، عند الطلب، تقديم المشورة إلى جمعية الصحة العالمية بشأن تعيين المراجع الخارجي.

٣٢- وعملاً بهذا النص، وبناءً على طلب استثنائي من المدير العام، استعرضت اللجنة الترشيحات لتعيين المراجع الخارجي في عام ٢٠٢٣ وقُدّمت مشورتها إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين.^٥

٣٣- ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة هي هيئة مستقلة عيّنها المجلس التنفيذي، وتتمتع بالخبرة والتخصص فيما يتعلق بوظيفة المراجعة على وجه التحديد. وبناءً على ذلك، تتمتع اللجنة بوضعية جيدة تمكنها من تقديم المشورة المتخصصة ومساعدة جمعية الصحة في مداولاتها في هذا المجال.

٣ انظر الوثيقة م٢/١٥٣.

٤ انظر الوثيقتين م٥/١٥٠ وم٤٣/١٥٠.

٥ انظر الوثيقة ج٢٥/٧٦.

٣٤- ومن هنا، يُقترح مواصلة إضفاء الطابع الرسمي على دور اللجنة في عملية اختيار المراجع الخارجي. ويقتضي ذلك من اللجنة، من بين أمور أخرى، تقديم المشورة إلى الأمانة بشأن صياغة بيان الاختصاصات لدعوات إبداء الاهتمام، ويقتضي منها كذلك إجراء تقييم فني للمقترحات الواردة في مقابل معايير الترشيح لعرضها على جمعية الصحة.

٣٥- وأشارت اللجنة إلى عدم وجود خطاب تعيين بين المنظمة والمراجع الخارجي، وهو ممارسة نموذجية ومتطلب ناشئ بموجب معايير المراجعة الدولية. وينبغي أن يكون خطاب التعيين، الذي يحدد الالتزامات التي تعهد بها المراجع الخارجي أمام المنظمة في مقترحه، فضلاً عن شروط التعيين والنطاق والمسؤوليات والألعاب، عنصراً أساسياً في التعيينات المستقبلية.

٣٦- ولتسهيل انخراط أكثر نشاطاً مع الدول الأعضاء في عملية الاختيار، قد يتمثل أحد الخيارات في أن تذهب جمعية الصحة إلى تشكيل فريق عامل مصغر، ولكن يراعي تمثيل الدول الأعضاء، لمراجعة المقترحات الواردة والتقييم الفني الذي تجريه اللجنة، ومقابلة المرشحين الذين يدخلون ضمن القائمة المختصرة، ورفع توصية إلى جمعية الصحة لكي تتخذ قرارها.

٣٧- ويُعين المراجع الخارجي لمدة أربع سنوات،^٦ مع إمكانية التجديد لفترة ثانية وأخيرة مدتها أربع سنوات. وعلى الرغم من هذه الممارسة المتبعة في المنظمة، تُجرى عملية اختيار كاملة عادةً عند تجديد التعيينات، وهو الأمر الذي ينطوي على تخصيص موارد إضافية من جانب الدول الأعضاء والمرشحين والأمانة. ولذلك، ينبغي النظر في إرساء عملية اختيار منقّحة، إذا أعربت فيها الجهات صاحبة المصلحة عن رضاها عن المراجع الخارجي المعين خلال فترة السنوات الأربع الأولى، يمكن للأمانة، بموافقة اللجنة، أن تُقدم مقترحاً بشأن التجديد إلى جمعية الصحة دون اتباع عملية الاختيار الكاملة.

٣٨- التوصية ٢: مع مراعاة الإرشادات الصادرة عن الدورة الثانية والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة، توصي اللجنة بأن تُعد الأمانة مقترحاً للتشاور بشأنه مع الدول الأعضاء. وينبغي أن ينطوي المقترح على إرساء بروتوكول لاختيار المراجعين الخارجيين للمنظمة وتعيينهم والتجديد لهم في المستقبل. وتوصي اللجنة أيضاً بعرض البروتوكول على جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين لاعتماده.

هاء: المراجعة الداخلية والتحقيقات

٣٩- أتيحت للجنة الفرصة لاستعراض التقدّم المُحرز بشأن خطة العمل السنوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي الوقت نفسه، أقرت اللجنة بأن الخطة قد تحتاج إلى بعض التعديلات في الأسابيع المقبلة لكي تعكس الواقع المالي الحالي وتتماشى على نحو أفضل مع حصيلة عملية ترتيب الأولويات الجارية.

٤٠- وأشارت اللجنة إلى اضطلاع جهة خارجية مستقلة بإجراء استعراض بشأن ضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية في عام ٢٠٢٣، وهي ما خلصت إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تتوافق عموماً مع المعايير التي وضعتها معهد المراجعين الداخليين (أعلى تصنيف ممكن معتمد). وفي عام ٢٠٢٤، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً ذاتياً جيداً لمدى امتثال وظيفة المراجعة الداخلية لمعايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة. وحدد التقييم الذاتي بعض فرص التحسين المتاحة. وكان ميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية الحالي عامل دعم جيد لعمل المكتب في عام ٢٠٢٤؛ ومع ذلك، فلدى المكتب خطة لتحديث الميثاق من أجل مواصلة تعزيز خطوط الإبلاغ الخاصة به وتوضيحها.

٤١- وإضافةً إلى ذلك، أعربت اللجنة عن سرورها بمعرفة أن مكتب المراجعة الداخلية عاكف على إعداد الوثيقة الخاصة باستراتيجية المراجعة.

٤٢- وطلبت اللجنة، منوهةً بالاتجاه الإيجابي في فعالية الضوابط الداخلية، التي ارتفعت من ٦٦٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٦٧٪ في عام ٢٠٢٤، من الأمانة تضمين المعلومات حسب المجال الوظيفي وكذلك حسب المكتب الرئيسي والإقليم، إذ يساعد ذلك على تجنب المشكلات المنهجية والمتكررة.

٤٣- وأبلغت اللجنة بأن وضع خطة عمل لمعالجة حصيلة تحليل الأسباب الجذرية لنتائج المراجعة الداخلية على وشك الانتهاء. وتظل التوصية السابقة الصادرة عن اللجنة في أيار/ مايو ٢٠٢٣ معلقة،^٧ وقد شجعت الإدارة على الانتهاء من هذه المهمة.

٤٤- وفيما يتعلق بالتحقيقات، لاحظت اللجنة بقلق متجدد استمرار الارتفاع في عدد الادعاءات الجديدة، واقرن ذلك بانخفاض في عدد القضايا التي وصلت إلى مرحلة التحقيق الكامل وصغر النسبة المئوية للقضايا المدعومة بالأدلة. وفي هذا السياق، أوضحت الأمانة أن التحسن في السياسات والثقافة شجع أفراد القوى العاملة على الإبلاغ عن عدد أكبر من الادعاءات.

٤٥- وفي الوقت نفسه، زادت المدة الزمنية اللازمة لاستكمال التحقيق في مختلف فئات الادعاء. ولمعالجة هذه المشكلة جزئياً وضمان عدم استهلاك موارد التحقيقات في أنشطة أخرى، عرضت الأمانة جهودها الجارية الرامية إلى تحسين فرز القضايا في مرحلة تلقي البلاغات، بسبل منها استكشاف إمكانية اعتماد أدوات مؤتمتة (مثل الذكاء الاصطناعي) وغير ذلك من الآليات (مثل الوساطة).

٤٦- وعلاوةً على ذلك، أعربت اللجنة عن سرورها بمعرفة أن العمل جارٍ على إعداد أداة تتبع داخلياً للتعامل مع القضايا من البداية إلى النهاية، وهو أمر من شأنه أن يوفر بلاغات غنية بالمعلومات ويساعد على متابعة القضايا.

٤٧- وإدراكاً للظروف المالية الحالية والحاجة إلى تحقيق أوجه الكفاءة في جميع المجالات، أكدت اللجنة أهمية وظائف مكتب خدمات الرقابة الداخلية وغيرها من وظائف المساءلة، واقترحت أن تحافظ المنظمة على تقديم الخدمة الكاملة عبر هذه الوظائف قدر الإمكان.

٤٨- وقد عُقدت جلسة خاصة منفصلة مع المراجع الداخلي.

واو: التقييمات

٤٩- عرضت الأمانة خريطة الطريق بشأن التقييمات لمعالجة التوصيات المتعلقة بالتحليل المقارن لوظيفة التقييم وتنقيح سياسة التقييم التي ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورته السابعة والخمسين بعد المائة في أيار/ مايو ٨.٢٠٢٥.

٥٠- وأشادت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته الأمانة فيما يتعلق بوظيفة التقييم وتعزيزها في جميع أنحاء المنظمة، مشيرةً إلى أن كل إقليم لديه الآن موظف مكرس معني بالتقييم. والتقييم أداة لتحسين الأداء التنظيمي وإظهار قيمة المنظمة في تنفيذ البرامج. ويساعد أيضاً على توجيه عملية ترتيب الأولويات الحالية. ويُعد التقييم وظيفة أساسية من وظائف المراقبة في المنظمة، حتى في الظروف الصعبة الحالية، ومن المهم ضمان توفير الموارد الكافية والتخطيط السليم لتعاقب الموظفين من أجل إعداد القادة في وظيفة التقييم.

٥١- واستعرضت اللجنة الاستنتاجات التي خرج بها المسح لتحديد أعمال التقييم اللامركزية الحالية على نطاق المنظمة. وقد أكدت هذه العملية أن هناك ممارسات تقييم بالغة التنوع على المستويين الإقليمي والقُطري، اللذين يتركز فيهما ثلثا التقييمات اللامركزية، وأن هناك نطاقاً واسعاً من الإدراك لنوع العمل الذي يرقى لأن يكون "تقييماً" (مثل

٧ انظر الوثيقة EBPBAC38/2، الفقرة ٢٧.

٨ انظر المقرر الإجرائي م١٥٥(١).

الاستعراضات وتقييمات التعاون القطري). ولذلك، فمن المهم أن يوجّد مكتب التقييم المركزي هذه المعطيات على نطاق المنظمة في تقاريره المؤسسية.

٥٢- وفي الوقت نفسه، ونظراً للطبيعة المتعددة الجوانب التي تتسم بها أعمال التقييم المنفّذة، فقد أصبح من المهم ضمان استخدام وظيفة التقييم التعاريف والمبادئ المتفق عليها على نطاق المنظمة من أجل تجنب التكرار وتحقيق المنافع المتوخاة منها وزيادة كفاءتها وأثرها.

٥٣- وفيما يتعلق بمسوّدة سياسة التقييم المنقّحة، أعربت اللجنة عن ارتياحها للوثيقة المقدّمة واقترحت بعض التغييرات لتضمينها في النسخة النهائية.

٥٤- وعلى وجه الخصوص، طلبت اللجنة أن تعكس الديباجة التحولات الرئيسية التي طرحتها سياسة التقييم، مع إدراك حقيقة أنها تغطي جميع أنشطة التقييم لكل من وظيفة التقييم المستقل المركزي والتقييمات اللامركزية.

٥٥- وعلى الرغم من وضع بعض مؤشرات الأداء الرئيسية الأولية لوظيفة التقييم، فقد اقترحت اللجنة إجراء تحسينات إضافية من أجل تحديد أثرها، وكذلك جدواها، ومن ثم قياس فعالية التقييمات المنفّذة.

٥٦- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون نموذج التمويل المقترح لتوفير الموارد لأعمال التقييم مستداماً، وينبغي أن يأخذ في الاعتبار جميع مصادر التمويل، ومنها التمويل المشترك مع المنظمات الأخرى، لإجراء تقييمات مشتركة. وأكدت اللجنة توصيتها بإدراج بند في الميزانية بشأن أنشطة التقييم عند التفاوض على المساهمات الطوعية لبرامج محددة.

٥٧- وأخيراً، ولضمان مصداقية جميع التقييمات وجودتها، طلبت اللجنة من الأمانة ضمان تطبيق أعلى معايير الجودة وتعزيز الممارسة المهنية وقدرات جميع موظفي التقييم.

٥٨- وفي الختام، شجّعت اللجنة الأمانة على إعادة النظر في خطة عملها المعتمدة المعنية بالتقييم في ضوء المستجدات الأخيرة المتعلقة بالتمويل وعملية ترتيب الأولويات، واقترحت إجراء استعراض مستقل لوظيفة التقييم كل خمس سنوات.

٥٩- التوصية ٣: توصي اللجنة بأن تنتهي الأمانة من سياسة التقييم المنقّحة وتصدرها، مع مراعاة الملاحظات التي أبدتها اللجنة، من بين جهات أخرى.

زاي: إدارة المخاطر

٦٠- قُدِّمت للجنة لمحة عامة عن الأنشطة المنجزة في سياق تنفيذ خريطة طريق المنظمة المعنية بإدارة المخاطر. وتلقت نسخة محدّثة من مسوّدة المخاطر الرئيسية التي وافقت عليها لجنة إدارة المخاطر العالمية والتي يجري تحديثها حالياً عن طريق مقابلات مع الإدارة العليا في ضوء المستجدات الأخيرة.

٦١- وأعربت اللجنة عن تقديرها للوثائق المقدّمة وأشادت بالعمل الجيد الذي اضطلعت به الأمانة والتقدّم الذي أحرزته نحو تعزيز مستوى نضج إطار إدارة المخاطر في المنظمة.

٦٢- وفي هذا الصدد، سلّطت الأمانة الضوء على أهمية إدارة المخاطر للمنظمة في عام ٢٠٢٥، مشيرةً إلى التحولات الجيوسياسية التي لفتت الأنظار إلى أهمية إدارة المخاطر.

٦٣- وأشارت اللجنة إلى إنجاز أعمال مهمة في سبيل دمج إدارة المخاطر في ثقافة المنظمة وعملية صنع القرار على مستوى الإدارة العليا، فضلاً عن تحسين فهم المخاطر وإبرازها على مستويات المنظمة كافة. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة إلى ضرورة إنشاء (أو تعزيز) إطار عمل لقدرات إدارة المخاطر يشمل تحديد الأدوار والعمليات التي يتعين على مسؤولي الامتثال وإدارة المخاطر في المكاتب القطرية تطبيقها.

٦٤- وعلاوةً على ذلك، رَحَّبَت اللجنة بقرار مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقييم مستوى نضج إدارة المخاطر في المنظمة في ضوء الإجراءات المتخذة، وهي مسألة سوف تتواصل المناقشات بشأنها في اجتماعات اللجنة المستقبلية فور توافر الاستنتاجات من هذا التقييم.

٦٥- وأخيراً، ولتحسين إبراز المخاطر والاستجابة لها، شجَّعت اللجنة الأمانة على تصنيف المخاطر الرئيسية حسب نوع المخاطر، بما يتفق مع آلية تصنيف المخاطر المثبتة لديها. وسيكون من المفيد أيضاً الإبلاغ عن المخاطر حسب مستوى المخاطر المتبقية بدلاً من الترتيب الأبجدي.

٦٦- وأكدت الأمانة، في ملاحظاتها الختامية، أهمية تنفيذ وتوثيق إجراءات التخفيف الفعالة لتقليل مستوى تقبل المخاطر، مع التركيز على مواءمة هذه الإجراءات مع بيان تقبل المخاطر في المنظمة. وفي الوقت نفسه، واعتراضاً بالوضع المالي الحالي، أقرت اللجنة بأن تحقيق مستوى أدنى مستهدف من المخاطر قد يكون صعباً في هذه المرحلة، ومن هنا جاء التركيز على ضمان التخصيص العادل والفعال للموارد في هذه الوظيفة وغيرها من وظائف المساءلة.

٦٧- التوصية ٤: توصي اللجنة بمواصلة تحسين الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية من خلال ضمان إعطاء الأولوية للمجالات التي تفتقر فيها المنظمة إلى تقبل المخاطر أو التي تتجاوز فيها المخاطر المتبقية مستويات المخاطر المستهدفة من أجل مساعدة الإدارة على التركيز.

حاء: منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي

٦٨- تلقت اللجنة معلومات محدثة عن تنفيذ استراتيجية المنظمة الثلاثية السنوات بشأن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في المنظمة، بما يشمل الإجراءات المتخذة لضمان مساءلة الدول الأعضاء عن الحماية من سوء السلوك الجنسي، من خلال تعزيز السياسات والتدريب وقدرات إدارة الحوادث ذات الصلة.

٦٩- ومع اقتراب نهاية السنوات الثلاث الأولى، وبناءً على الطلب المحدد الذي قدمته الدول الأعضاء في أيار/مايو ٢٠٢٣،^٩ تتولى هيئة خارجية مستقلة إجراء عملية شاملة لتقييم مدى إضفاء الطابع المؤسسي على منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له في المنظمة. ومن المهم ملاحظ أن اللجنة، تمشياً مع التكليف المذكور آنفاً الذي منحه لها الدول الأعضاء، قد أسهمت في الانتهاء من تحديد اختصاصات الهيئة المستقلة، وأشرفت على عملية اختيار الهيئة، وتلقت معلومات محدثة عن العمل المنجز حتى تاريخه.

٧٠- ومع تواصل جمع البيانات، أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المحرز في هذا المجال، وعن سرورها لأن تعلم من الاستشاريين المستقلين عدم ظهور أي مشكلات فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات أو بالقوى العاملة. وستواصل اللجنة التعاون مع الهيئة المستقلة لاستعراض استنتاجات العملية الجارية واعتمادها، ولتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء. وستُسهم هذه الاستنتاجات في إعداد استراتيجية منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في المنظمة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ من جانب الأمانة.

٧١- ولوحظ أن النظام الإيكولوجي الدولي لمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها يشهد موجة من التغييرات، وأن بعض الشركاء يعملون على تقليص قدراتهم الدولية وسحب الدعم الثنائي وتفكيك الفرق على المستوى القطري. وفي هذا السياق، من الضروري للأمانة أن تتسق استراتيجيتها الخاصة بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها مع عملية ترتيب الأولويات الجارية، فذلك من شأنه أن يوفر فرصة للمنظمة لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الوظيفة، ومتى أمكن، لتقاسم المسؤوليات عن هذه الوظيفة مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٧٢- وإضافةً إلى ذلك، لاحظت اللجنة أهمية الإطار الطوعي غير الملزم المقترح بشأن منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، مُسلطةً الضوء على ضرورة أن يركز الإطار على الضحايا، وأن يكون قابلاً للتكيف مع الأوضاع المحلية، وأن يستند إلى البيانات والبيّنات.

٧٣- وعلاوةً على ذلك، وفيما يتعلق بتغيير الثقافة السائدة في المنظمة، علمت اللجنة بتواصل تحقيق هذا التغيير في سياق منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، كما يتبين من الانفتاح المتزايد على إثارة قضايا جديدة. ومع ذلك، تمس الحاجة إلى نهج أكثر شمولاً يتجاوز حدود هذه المسألة. وينبغي أن يركز هذا النهج على أهمية تهيئة مكان عمل يقوم على الاحترام وتعزيز ثقافة يمكن للأفراد فيها التحدث مع بعضهم البعض ومعالجة المشكلات المتعلقة بالأداء.

٧٤- وأخيراً، وفيما يتصل بمسألة ضمان التمويل المستدام لوظيفة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، شجعت اللجنة، تمشياً مع توصياتها السابقة، الأمانة على مواصلة الاستفادة من تمويل البرامج، وخاصة في مجال الطوارئ.

طاء : نظام إدارة الأعمال

٧٥- استعرضت اللجنة حالة تطوير نظام إدارة الأعمال وخطة المشروع الحالية الخاصة به. وأشادت اللجنة بالجهود المبذولة للمضي قدماً في المشروع منذ منتصف عام ٢٠٢٤. ولاحظت أن ترتيبات الحوكمة المنقّحة تسير على نحو فعال، في ظل تحسّن الرصد وتتبع المخاطر.

٧٦- وإضافةً إلى القرار المتخذ بشأن البنية النهائية لمنصة نظام إدارة الأعمال، قدّمت الأمانة خريطة طريق أُعدت مؤخراً لتنفيذ المتطلبات الأساسية والتنظيمية (الحد الأدنى للمنتج القابل للتشغيل) بحلول الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦. وفي الوقت نفسه، لا تزال اللجنة تشعر بالقلق لأن خريطة الطريق لا تزال مفرطة في الطموح، ولا سيما في ضوء الضغوط الخارجية التي استجّدت في عام ٢٠٢٥.

٧٧- وبناءً على ذلك، ونظراً للتحديات الحالية والمتوقعة فيما يتعلق بالموارد وعملية ترتيب الأولويات ذات الصلة التي تجربها الأمانة، أوصت اللجنة بأن تولي الإدارة الاعتبار الواجب لتقليص نطاق التنفيذ الأولي والطلبات الناجمة عن عبء العمل في المجالات الوظيفية الرئيسية المثقلة بالأعباء، وذلك لضمان الوفاء بموعد الإطلاق المحدد له كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦. وبعد الإطلاق الأولي، يمكن اتباع نهج تدريجي لنشر وحدات إضافية، ومن ثم إجراء بعض التكاليف التشغيلية إلى عام ٢٠٢٦ وتقليص الوقت المطلوب تخصيصه من جانب الإدارة.

٧٨- وفي وقت إعداد هذا التقرير، أُبلغت اللجنة بأن مجلس برنامج نظام إدارة الأعمال قد وافق على تقليص النطاق الحالي للبرنامج من أجل ضمان نجاح إطلاقه في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦. وعلى وجه الخصوص، تقرر إطلاق وحدة إدارة الموارد البشرية خلال عام ٢٠٢٦، وإجراء تحليل إضافي لتأكيد قرار المضي قدماً في إنشاء وحدة إدارة الإمدادات على النحو المخطط له في عام ٢٠٢٥.

باء : مسائل أخرى استعرضتها اللجنة

٧٩- واصلت اللجنة استعراض حالة التوصيات السابقة ولاحظت التقدّم المُحرز. وكما جرت العادة، سوف يُقدّم تقرير بالتفاصيل الكاملة إلى الاجتماع الثالث والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦.

٨٠- ووفقاً لاختصاصاتها، أجرت اللجنة في عام ٢٠٢٤ تقييماً ذاتياً لأدائها، ساهم فيه الموظفون الرئيسيون في الأمانة. وشاركت في هذا التقييم رئيسة مكتب المدير العام، والمدير العام المساعد للعمليات المؤسسية، والمراقب المالي، والمدير بالإنابة لإدارة التقييم، ومدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومدير مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات. وسوف يُستَرشد بالتعليقات الواردة في مواصلة تحسين جدول أعمال اجتماعات اللجنة المقبلة.

كاف: موجز أبرز التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة السادس والأربعين

المرجع	التوصية	رقم التوصية
الفقرة ٢١	ينبغي للأمانة أن تستكشف إمكانية إنشاء احتياطي لإدارة أي انقطاع في تلقي المساهمات الطوعية من أجل ضمان استمرارية تنفيذ البرامج.	١
الفقرة ٣٨	مع مراعاة الإرشادات الصادرة عن الدورة الثانية والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة، توصي اللجنة بأن تُعد الأمانة مقترحاً للتشاور بشأنه مع الدول الأعضاء. وينبغي أن ينطوي المقترح على إرساء بروتوكول لاختيار المراجعين الخارجيين للمنظمة وتعيينهم والتجديد لهم في المستقبل. وتوصي اللجنة أيضاً بعرض البروتوكول على جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين لاعتماده.	٢
الفقرة ٥٩	توصي اللجنة بأن تنتهي الأمانة من سياسة التقييم المنقّحة وتصدرها، مع مراعاة الملاحظات التي أبدتها اللجنة، من بين جهات أخرى.	٣
الفقرة ٦٧	توصي اللجنة بمواصلة تحسين الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية من خلال ضمان إعطاء الأولوية للمجالات التي تقتقر فيها المنظمة إلى تقبل المخاطر أو التي تتجاوز فيها المخاطر المتبقية مستويات المخاطر المستهدفة من أجل مساعدة الإدارة على التركيز.	٤

السيد غريغ جونسون (رئيس اللجنة)، والسيد روب بيكر، والسيدة آسيا الكلداري،
والسيدة بياتريز سانز ريداردو، والسيد دارشاك شاه

= = =